



الدورة العادية للمجلس البلدي

لبلدية جربة حومة السوق

أشرف السيد الحسين جراد رئيس المجلس البلدي يوم السبت 01-09-2018 بمقر البلدية على الساعة العاشرة و خمسة عشرة دقيقة على فعاليات الدورة العادية للمجلس البلدي ، حيث افتتح الجلسة بتأخير خمسة عشر دقيقة وبحضور كل أعضاء المجلس البلدي و اكتمال النصاب القانوني، حسب بطاقة الحضور المصاحبة و تعذر حضور السيد محفوظ بن عايد و السيدات وئام كريوان و نسرين بن حريز، وقد شهدت الدورة حضور محترم للمواطنين بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني، اثر ذلك قدم رئيس البلدية بسطة عامة حول العمل البلدي منذ تنصيب المجلس البلدي الجديد، حيث تم تفعيل دور مؤسسة الرئاسة و مباشرة العمل الإداري اليومي للبلدية كما تم تركيز كل اللجان البلدية، كما أشار إلى أهمية تفعيل دور مجالس الدوائر الذين قاموا بعقد مجالسهم و انطلقوا في التعامل الجدي مع مستجدات العمل اليومي و حلحلة الملفات الحارقة المواضيع

القارة

- متابعة نشاط الدوائر
- متابعة الاستخلاص
- متابعة المشاريع البلدية
- النظافة والعناية بالبيئة

ب - مواضيع الدورة

- تكوين لجنة تفويض المرفق العام
- تحديد الأسعار الافتتاحية لاستلزام الأسواق
- تفويض صلاحيات رئيس البلدية
- مسائل مختلفة

ثم تمت إحالة الكلمة تباعا على رؤساء الدوائر مؤكدا عليهم بضرورة احترام التوقيت المخصص لهم .

أ- المواضيع القارة:

تعلقت المواضيع القارة بنشاط الدوائر، متابعة الاستخلاص، متابعة المشاريع العمومية و خاصة مسألة النظافة و العناية بالبيئة.

1- نشاط الدوائر:

– دائرة مليتة:

قدم السيد مصطفى سويسي رئيس الدائرة ملخص لنشاطه منذ تنصيبه على رأس الدائرة حيث أكد أن مجلس الدائرة الأخير المنعقد في 26-08-2018 تناول الوضع البيئي، مشدد على أهمية إلحاق عمال النظافة بمليتة على الإشراف المباشر و المراقبة المستمرة لدائرة مليتة ضمانا لنجاعة المرفق مع التوجه نحو بلورة مقترح جدي وفعال يضع برنامج عمل واضح المعالم لعملية رفع الفضلات، ثم بين أن مجلس الدائرة تناول موضوع البنية التحتية والحالة السيئة للطرق الفرعية التي يعاني منها أهالي الجهة لسنوات طويلة وتساءل عن أسباب عدم إنجاز طرقا برمجت سابقا وتم رصد اعتمادات في شأنها ثم أشار إلى استعجاله صيانة بعض المنشآت العمومية وخاصة مقر الدائرة، ثم أعطى بسطة عن مسائل مختلفة تتمحور بالأساس حول برمجة اجتماع مع باعة سوق السمك حيث تم الاتفاق على صيانة السوق وتسوية وضعية الباعة ،

ثم عرج على اجتماعه برؤساء الدائرة السابقين و الاتفاق على إرساء دورية له للتشاور والتباحث معهم لإيجاد حلول لمشاكل المنطقة والطرق المثلى للعمل ، كما أشار إلى الاستعداد للقيام بحملة نظافة على طول الطرق الرئيسي مليتة المطار، و في خاتمة مداخلته تساءل عن مآل دار الشعب و أكد بالخصوص على إشكالية النقص الحاد في الأعوان على مستوى دائرة مليتة و أهمية إعداد جرد دقيق للعنصر البشري بالبلدية و حتمية إعادة توزيعه بطريقة ناجعة تضمن سير عادي للمرفق العمومي البلدي.

– دائرة مزرية:

تناول الكلمة رئيسها السيد توفيق دالي و ابرز انه باشر العمل منذ تنصيبه على رأس الدائرة مشيرا إلى أن مجلس الدائرة المنعقد غرة أوت 2018 تضمن برنامج عمل ومتابعة كالتالي :-

+ النظافة والعناية بالبيئة

- ملف النظافة والعناية بالبيئة حيث تمت عديد الاتصالات مع إدارة النظافة والمكلف برفع الفضلات بالمنطقة السياحية لتحسين تواتر رفع الفضلات وهو ما نتج عنه تحسن نسبي للأداء، القيام بمعاینات شبه يومية سواء مع الشرطة البيئية، متصرف الدائرة ، مدير النظافة والمقاول المكلف بالنظافة وهو ما ساهم الحد من انتشار النقاط السوداء ، تنفيذ حملة نظافة كبرى بالمنطقة السياحية تحت إشراف رئيس البلدية والمساعدة الأولى السيدة أمال كروية بحيث ساند هاته الحملة العديد من المواطنين وبعض الجمعيات و أربع وحدات فندقية دعمت الحملة بالعنصر البشري و بالجرارات فتم تنظيف الشاطئ العمومي و دعم نسق رفع الفضلات بمزرية و خاصة القضاء على نقطة سوداء ضخمة قبالة وخلف "نزل شطرنند".

في إطار النظافة أيضا فقد تم التدخل لفض الإشكال القائم بين المكلف برفع الفضلات " ونزل بالم بيتش " حيث تم الاتفاق على رفع فضلات الوحدة السياحية بالنسق المعتاد بعد تجاوز الإشكال.

- قام جهاز الشرطة البيئية مصحوبة بمتصرف الدائرة بتنفيذ عدد 03 معاینات ميدانية في شهر أوت 2018 شملت قرية غيزن و قرية مزرية وكامل المنطقة السياحية حيث تم معاينة الوضع البيئي المتزدي ونتج عنها تحرير عدد 04 مخالفات ضد مخالفين ضبطوا متلبسين بصدد الإلقاء العشوائي للفضلات وقد لقيت هاته التدخلات ارتياح ملحوظ لدى عموم المواطنين والمقيمين الأجانب، الذين طالبوا بتكثيف الدوريات للحد من التلوث.

- مراسلة إدارة الأشغال قصد تسيج الواجهة الأمامية "نزل شطرنند المهجور " بالأسلاك الشائكة الخفيفة لحمايته مستقبلا من التلوث نظرا لموقعه الهام في قلب المنطقة السياحية .

+ الوضعية الحرجة لمحطة التطهير

تنفيذ زيارة ميدانية لمحطة التطهير بمزراية بحضور رئيس البلدية ، المدير الجهوي للديوان الوطني للتطهير و المسؤول عن إقليم جربة و المسؤول عن الأشغال الجارية لتوسعة المحطة ، وشهدت الزيارة حضور العديد من أهالي مزراية خاصة منهم المتضررين من التسربات والفيضانات المتكررة للمياه المعالجة التي تكتسح أراضيهم وتخلق أضرار كبيرة وسجلنا تعهدات المسؤولين عن المحطة برفع الاخلالات في أسرع الآجال.

+ البنية التحتية

أشار في هذا الصدد انه تم ترميم بعض الطرقات مرجع النظر التراي لدائرة مزراية بردم عديد الحفر بالتراب معتبرا أن ذلك غير كافي خصوصا وأننا مقبلونا على فصل الأمطار مع التذكير بالحالة المتردية لكل الطرقات الفرعية بمزراية وغيزن حيث ظلت طيلة سنوات دون صيانة أو إعادة تعبيد. أما بالنسبة لعداد الماء الخاص بمقر الدائرة فقد تم تدخل فريق من مصلحة الإشغال وقام بالمطلوب و في سياق آخر أكد انه رفع مطلب للمصلحة المختصة بالبلدة لتغيير اللافتة الضوئية للدائرة لحالتها السيئة.

+ الملك البلدي

في إطار الحفاظ على الملك البلدي أكد رئيس الدائرة انه حضر البتة المقامة لبيع محل بلدي بمزراية كان في السابق تحت تصرف حزب التجمع ، و أشار انه قد عاين تسجيل اعتراض عليها من طرف احد الأعوان البلديين المكلف من قبل رئيس البلدية حيث قدم وثيقة الرسم العقاري للمحل تبين انه ملك بلدي مع الإشارة للحضور المحترم لعديد الناشطين من المجتمع المدني الذين ابدوا ارتياحهم لمآل هذا الملف.

- دائرة الرياض:

تناولت الكلمة السدة أمال بعبور نيابة عن السيد محسن بن عايد الذي تعذر عليه الحضور و أشارت إلى انه تم عقد مجلس دائرة بتاريخ 10-08-2018 وشمل جدول الأعمال متابعة الوضع العام بدائرة الرياض: النظافة ، البنية التحتية المهترئة ومسائل أخرى مختلفة .

ثم بينت انه تم الانطلاق في صيانة بعض الطرقات و تعهد بعض المسالك الفلاحية و أنجاز بعض مخفضات السرعة خاصة بالقرب من المؤسسات التربوية .

وفي الأخير أكدت انه تم تنفيذ حملة نظافة على طول الطريق الرابطة بين مفترق العلامات و عمادة الماي بالشراكة مع الدائرة البلدية بالماي .

- دائرة حومة السوق :

أخذ الكلمة السيد مراد الميساوي رئيس دائرة حومة السوق الذي استعرض نشاطه في مجالي الضبط الإداري و النظافة و كذلك في مجال النشاط اليومي للدائرة، ففي ما يخص النقطة الأولى فقد أكد مباشرة الوضعية في السوق المركزية وعقدته لجلسة عمل مع باعة الأسماك والخضر والغللال وتم سماع جميع مشاغلهم وتلقى تصوراتهم حول إعادة تنشيط السوق وتم استخلاص أن عملية إحيائه مرتبط بالأساس بحسن تنظيم سوق الجملة للخضر والغللال وكذلك سوق الجملة للأسماك.

كما أشار إلى الانطلاق في عملية تنظيم الانتصاب بالسوق المركزي ومنح الرخص حسب المساحة و الرقم المخصص لكل منتصب مع الحرص على متابعة العملية برمتها.

أما فيما يتعلق بالمسلخ فقد تم إيجاد حل للتصرف في نفايات المسلخ و إبعاد الردم عن محيطه وهو ما خفف من حدة تشكيات الجوار، وفي خصوص الجانب التسييري داخله فقد تم تنظيم عملية دخول الدواب للمسلخ وربطها بوقت محدد كذلك عملية الذبح خضعت لنفس الإجراء مع تشديد الرقابة البيطرية .

كما تم الاتفاق مع ذباجة المسلخ على إحترام القرار البلدي الذي يفرض على كل عامل به القيام بالتحاليل الطبية اللازمة لإثبات سلامته من الأمراض المعدية.

وفي سياق آخر استعرض عديد حملات النظافة التي تم تنفيذها وخص حملة ليلة العيد مشيرا إلى النجاح النسبي في التصرف في جلود الأضاحي مؤكدا انه كان بالإمكان أن يكون الأداء أفضل لو تم توزيع أكثر حاويات مخصصة للجلود و توزيعها جغرافيا على مناطق أكثر ، و ألمح كذلك إلى القصور في الحملة الإعلامية المخصصة لهذا البرنامج.

أما في ما يتعلق بالنقطة الثانية حول النشاط اليومي للدائرة و اللوم الموجه لأعوان الدائرة من المواطنين فقد أكد الضغط الرهيب المسلط على الدائرة خاصة في كمية العمل حيث تستقبل الدائرة أكثر من 1000 متعامل يوميا حيث يتم استخراج 800 مضمون يوميا وان عمليات التعريف بالإمضاء بلغت إلى موفي شهر أوت أكثر من 50456 عملية و 11519 عملية مطابقة الوثائق للأصل علما أن كل عملية تتطلب تركيز معين من العون لحساسية الوظيفة.

ثم اخذ الكلمة السيد رئيس البلدية و ضبط قائمة في أعضاء المجلس الراغبين في التدخل موصيا بضرورة احترام الوقت لكل متدخل وجاءت المداخلات تباعا كالأتي:

- السيد فوزي بوصفارة أشار إلى ملاحظة عامة تتعلق بمستقبل الدوائر و إعدادهم لمشاريع بلديات في المستقبل وضرورة تمكينهم من كامل الصلاحيات لتحمل الأعباء سواء فيما يتعلق بالبنية التحتية أو بالتصرف في الأعوان كما اقترح تكوين لجنة لاستشراف حاجيات الدوائر ، أما في خصوص الضغط المسلط على دائرة حومة السوق فأقترح إمكانية بعث مكتب إضائي للتعرف بالإمضاء والحالة المدنية بإحدى الفضاءات التابعة للبلدية.
- السيدة فوزية الهواري أشارت إلى أنه سبق خلال الجلسة التمهيديّة الأولى للمجلس البلدي أن أثار أحد المواطنين مسألة ضرورة تحديد خريطة طريق لعمل المجلس البلدي للسنوات الخمس القادمة وتشمل هذه الخارطة نقطة أولى تتعلق بالبرنامج الذي يحوي التوجهات والمشاريع ونقطة ثانية تتعلق بآجال تنفيذ هذا البرنامج .
وتساءل نفس المتحدث هل أنكم ستبنون البرنامج الانتخابي لحزب حركة النهضة أم لديكم برنامج توافقي للقائمات المتحالفة والتي كونت المكتب البلدي الحالي، حيث أكدت أن رئيس البلدية أجاب وقتها أن البرنامج الذي سيعتمد هو البرنامج الأصلح، لذا تتسائل مرة أخرى حول ما هو برنامج عمل المجلس البلدي؟ وما هي آجال تنفيذه؟ خاصة أنها أصبحت تلاحظ تضاربا في التوجهات والآراء داخل المكتب وداخل اللجان. و انعدام وجود برنامج زاد في حيرة المواطنين الذين لم يلاحظوا تغيرا ملموسا و واضحا في حياتهم اليومية بل إن الأمر زاد سوءا و عليه فهي تنبه إلى ضرورة الإسراع بوضع إستراتيجية لعمل المجلس البلدي لأن الوقت يمضي بسرعة والوضع الحالي لا يتحمل التراخي والتردد.
- السيد سامي بايونس أكد على ضرورة الاعتراف بوجود أزمة ثقة بين المجتمع المدني و الإدارة وخاصة مع تنامي إشكاليات التعطيل الإداري و أهمية التفكير في بعث عدة مكاتب للتعريف بالإمضاء للحد من الضغط على الدوائر

- وتساءل عن الإجراء القانوني المتخذ للاعتراض على بيع المحل التابع للبلدية بمزراية و في الأخير أشار إلى انه كان من الأفضل توزيع وثيقة لكل الأعضاء تتضمن نشاط الدوائر اقترح بعث دائرة بصدغيان.
- **السيد محمد الفناني** اعتبر أن مرور شهرين كاملين لعقد أول إهدار للوقت و للعمل البلدي ، واقترح تكثيف الجلسات لتدعيم صلاحيات الدوائر وتوفير كل الدعم لهم كما بين أهمية تكثيف الجلسات لتحديد الإخلالات ورسم الأهداف والبرنامج الأمثل لتحقيقها وعرج على بعض المشاريع المبرمجة والتي لم يقع إنجازها وخص بالذكر الطرق المبرمج بالحشان بمسافة 300متر الذي تم رصد اعتماده و لم يتم الشروع في تنفيذه ثم بين أن مجلة الجماعات المحلية تقطع مع ما كان سائدا في النظام البائد وتكرس التشاركية في وضع البرنامج كوسيلة لتحقيق الأهداف مبينا أن جلسة العمل المشتركة مع رئيس دائرة حومة السوق تمت لدعم ميزانية البلدية و المساعدة على فرض سلطة القانون .
 - **السيدة هدى ريحان** ثمنت العمل الكبير الذي تقوم به مختلف الدوائر ودعت إلى ضرورة التنسيق مع أعضاء المجلس المطالبين بدورهم بمساندة ودعم عمل رؤساء الدوائر سعيا للمصلحة العامة .
 - **السيد زهير تغلات** بين أهمية تعزيز نشاط الدوائر على المدى القصير، المتوسط والطويل ويكون مستمد من البرنامج العام للمجلس البلدي معربا عن أسفه لغياب الانسجام في توجهات البلدية في علاقة مع الدوائر وفي الأخير أشار إلى أن إحداث دوائر يكلف البلدية أعباء مادية ثقيلة ذلك وجب القيام بدراسات عملية قبل إحداث أي دائرة جديدة و العمل على إعادة تفعيل عمل الإدارة السريعة .
 - **السيد مراد بعزيز** شدد على ضرورة توفير قاعة بالبلدية ملائمة لعقد الجلسات المقبلة في ظروف أفضل متسائلا عن مساعي رئيس البلدية في تركيز مصعد لتمكين ذوي الاحتياجات الخصوصية من مواكبة دورات المجلس ثم تحدث عن البلاغ المشترك بين رئيس دائرة حومة السوق ورئيس الإتحاد المحلي للصناعة والتجارة حيث اعتبره ضعيفا من الناحية الشكلية وترك الأمر لأهل الاختصاص لتقييمه، أما من حيث المضمون فقد غابت عنه الجرأة المطلوبة لإنفاذ القانون في أجال معينة ، كما ابدي قلقه من قيام رئيس دائرة حومة السوق كمثل للسلطة محلية من استصدار قرار بشراكة مع منظمة الأعراف متسائلا هل هي إستراتيجية التوافق تطبق على المستوى المحلي في إدارة الشأن العام وصناعة القرار على غرار سياسة التوافق على المستوى المركزي بين الحكومة والأحزاب والمنظمات، وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه الإستراتيجية قد وضح فشلها حيث أن جميع المؤشرات الحالية على جميع المستويات كارثية، أم أن رئيس الدائرة غير قادر لوحده على فرض سلطته وعلى إصدار البلاغات والقرارات المتعلقة بتطبيق القانون على المخالفين وإذا كان الأمر كذلك فيا خيبة المسعى .
 - **السيد سامي بن عيسى** شدد على الأولوية المطلقة للمجلس في وضع برنامج عمل مع الحرص على تطبيقه بعد تشخيص الوضع ورسم الأهداف الإستراتيجية تحديد طريقة عمل ناجعة لتنفيذه. كما اعتبر العمل الذي يقتصر على التدخل عند الأزمات ومحاولة حلها لا يستقيم ولا يعطي نتائج مرجوة بل يجب استشراف المستقبل بكل جدية.
 - **هشام حينيبي** بين أن عمل المجلس انطلق في مطلع جويلية وهو متزامن مع ذروة الموسم السياحي والضغط الكبير على الجزيرة في جميع المجالات مستعرضا حجم التعامل الكبير مع الإدارة البلدية و كذلك على مستوى الكم الهائل من الفضلات في فصل الصيف كما أشار إلى أن اغلب الموظفين لم يتسنى لهم الحصول على عطل للضغط الرهيب

للعمل و ابدى ارتياحه لانسق عمل الدوائر و للنجاح النسبي الملحوظ على مستوى النظافة وخاصة حملة حسن

التصرف في جلود الأضاحي و أشار كذلك لأهمية تعميم خدمات القرب .

● **السيدة مريم الفيتوري -** أبدت استيائها العميق من الأزمات الثلاثة التي عاشتها الجزيرة و المتمثلة في غياب البنزين ،

أزمة النقل الجوي و معضلة النفايات و المتزامنة مع عيد الأضحى المبارك و حملت نواب المجلس الثلاثون و ممثلي الولاية

لدى مجلس الشعب والسلطة المحلية و الجهوية المسؤولة الكاملة إزاء التقصير في الدفاع عن مصالح الجزيرة مؤكدة انه

قد حان الأوان لبعث تنسيقية قوية لبلديات جربة الثلاثة تحسین إدارة الأزمات و تتواصل مع المواطن تضي له

الشعور بوجود هياكل قوية حريضة على الخروج من الأزمات في أسرع الآجال .

- أبرزت حسب رأيها غياب الانسجام داخل المجلس وأعطت مثال لجنة المالية وعدم قدرته عل التواصل مع الإدارة

البلدية و مخاطبة الرئيس بواسطة البيانات ونشر ذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي مبينة أن ذلك يبعث برسائل

سلبية للمستثمرين و لعموم المتساكنين .

- عدم القدرة على تفعيل دور الشرطة البلدية وما نتج عن ذلك من ارتفاع نسق المخلفات على جميع المستويات وخاصة

انتشار البناء الفوضوي وترفع شعار "طبق القانون" .

السيد خالد الزريعة أعرب بان النجاح والفشل محمول على كل أعضاء المجلس وليس محسوب على طرف دون آخر

ويعيب على بعض الأعضاء المنتمية للمجلس طريقة التعامل والتعاطي مع الملفات داخل المجلس مبرزاً أن المرحلة

الحالية تتطلب الانسجام والتشاور بين الجميع في إطار محترم من التفاعل الايجابي ومناقشة الأفكار بكل حرية للرقى

بالعمل البلدي مؤكدا احترامه لكل الأفكار النقدية البناءة.

السيدة هبة بن يوسف اقتصرت كلمتها على أهمية التنسيق بين أعضاء المجلس و الإدارة البلدية والى صعوبة التواصل

والانسجام بين جميع أعضاء المجلس.

أثر ذلك استلم رئيس المجلس الكلمة من جديد أنني على المسار الديمقراطي الجديد الذي يعيشه الوطن والذي يسمح

بتنظيم مجالس تتناول الشأن العام بكل حرية وتخلق مجال واسع للتنافس بين البرامج و المشاريع و يسمح بتبادل

الأفكار والآراء في إطار راقى يحترم النقد البناء ودعا الجميع إلى الترفق ببعضهم البعض مبرزاً سعيه نحوى برنامج

عمل يحقق الأهداف المطلوبة .

وفي سياق آخر أكد أن النظام الداخلي للمجالس البلدية لم يتم إقراره بعد والجميع في انتظار النصوص القانونية المنظمة

له وحث الجميع على مستوى اللجان و الدوائر و الإدارة البلدية للعمل معا للرقى بالعمل البلدي ثم دعا لتناول

الموضوع القار الثاني من جدول الأعمال.

كما تم فسح المجال مرة أخرى لرؤساء الدوائر للإجابة على بعض الآراء والمواقف لأعضاء المجلس حيث بين السيد توفيق

دالي أن الاعتراض لدى العدل المنفذ كان بطرق قانونية بتقديم وثيقة ملكية للبلدية للمحل المراد بيعه، اما السيد مراد

الميساوي فقد توجه برد على السيد مراد **بعزيز** مبرزاً أن البلاغ المشترك مع الاتحاد المحلي للصناعة والتجارة فيه إشارة

على العمل الجماعي و على تشريك أهل الاختصاص في أخذ القرار سعياً لنجاعة القرار و الامتثال الطوعي للقرارات

البلدية ويقطع مع العهد القديم الذي يكون فيه القرار أحادي و تهيمن فيه صنمية الرئيس أما من حيث الشكل فإنه

يعتبر أن السيد مراد **بعزيز** ليس من أهل الذكر حتى يتسنى له تقييم النواحي اللغوية والشكلية للبلاغ المذكور معتبراً أن

الإعلان صدر مقبولاً من الناحية الشكلية واللغوية.

2 - متابعة الاستخلاص:

تناولت الكلمة المساعدة الأولى السيدة امال كروية المكلفة بمتابعة مصلحة الاستخلاص ، حيث قدمت جملة مداخيل البلدية إلى غاية 31-08-2018 حيث بلغت 3,405 م د بنسبة 45.4 بالمائة من جملة تقدرات السنة أي بتراجع قدره 10,5 بالمائة مقارنة بالسنة الفارطة حيث فسرت أن ذلك يعود إلى تقلص نسبة مناب البلدية من المال المشترك ، و بينت أنه تم تسجيل تطور في مستوى الفصل الخاص بالمعلوم على العقارات المبنية بزيادة قدرها 15 بالمائة في حين سجلنا تراجع لمداخيل الأسواق بنسبة 9,73 بالمائة مقارنة بسنة 2017 لعدم إيفاء مستلزم سوق الجملة للخضر والغلال بتعهداته حسب الإقساط الشهرية المتفق عليه نظرا للصعوبات تعترض عمله بالسوق وللمنافسة غير المشروعة.

وفي متابعة لملف الاستخلاص بينت أن التراجع في نسبة الاستخلاص بعنوان سنة 2018 يعود بالخصوص إلى عدم تحصيل المستحقات المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية ، المقايض الاعتيادية للمعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي و أخيرا المناب من المال المشترك باعتبار عدم انتهاء السنة المالية الحالية.

كما تطرقت إلى الصعوبات العملية على مستوى الاستخلاص للمعلوم على العقارات المبنية و الأراضي الغير مبنية لعدم توفر إمكانية استصدار إعلانات مفردة تركز على بعض المدينين للبلدية المتراكمة ديونهم كذلك صعوبة تحديد المدين عند التشابه في الأسماء و الاعتماد على الطرق اليدوية في إعداد الإعلانات أما على مستوى معالم كراء المحلات البلدية فقد أشارت إلى تعلق البعض بالصعوبات الاقتصادية ووجود بعض الإشكاليات القانونية مع بعض المستغلين للأماكن البلدية واعتبار لجملة ما ورد ذكره فقد اقترحت أهمية تفعيل الاستخلاص الجبري لديون البلدية واستصدار إحكام استعجاليه في الغرض والاستئناس بالقابض البلدي لتفعيل ذلك و إدماج بعض مكونات المجتمع المدني مثل جمعية المعطلين عن العمل في توزيع الاعلانات خاصة المتعلقة بالعقارات المبنية والغير مبنية من خلال القيام بحملات إعلامية متواصلة للتحسيس بأهمية خلاص الاداءات البلدية للرقى بالمشاريع البلدية .

3 - متابعة المشاريع البلدية :

أما السيد مدير الإشغال محمد الزموري فقد استعرض المشاريع البلدية لسنوات 2016/2017/2018 مبرزا برمجتها على أساس تشاركي وإنجاز كل ما تم برمجته باستثناء المسبح البلدي ، الانطلاق في تهذيب حي الجوامع، كما تم بداية من مطلع شهر أوت انطلاق برنامج صيانة الطرقات ، التنوير العمومي علما وان البلدية بصدد اقتناء آلة صغيرة للمساعدة في صيانة الطرقات وقد قدم جدول تفصيلي في الغرض يشرح جملة هاته المشاريع بعنوان سنوات 2016/2017 و 2018.

4- النظافة والعناية بالبيئة:

تدخل السيد مدير النظافة منجي بن عبد الله حول عدم القدرة على تعديل مسالك فرق رفع الفضلات حاليا مؤكدا حرصه على التدخل لمعالجة النقاط السوداء في الإبان رغم كثرتها ، كما بين الارتفاع المهول لكميات النفايات المرفوعة في ذروة الموسم السياح حيث بلغت الكمية 90 ط يوميا رغم الإمكانيات الضعيفة حسب رأيه على المستوى البشري و النقص في المعدات وعرج على النجاح النسبي في حملة جمع جلود العيد و اثني على عديد حملات النظافة في شتى المنطقة البلدية معلنا انه سيتم في الأيام القليلة القادمة برمجة تدخلات لتنظيف محيط المؤسسات التربوية بناسبة العودة المدرسية و في الأخير أكد أن الوضع على مستوى النظافة لن يستقر إلى حين إرساء الحل النهائي في التصرف في النفايات .

أثر ذلك اخذ الكلمة السيد رئيس البلدية لاستعراض مواضيع هاته الدورة وتدارسها وعرضها على مصادقة المجلس واستهل النقاش بموضوع تكوين لجنة تفويض المرفق العام.

ب - المواضيع القارة للدورة:

1- تكوين لجنة تفويض المرفق العام :

تناولت الكلمة السيدة أمال كروية مستعرضة الفصل 89 من القانون عدد 29 لسنة 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية والذي يحدد تركيبة هاته اللجنة مبينة انه قد تم عرض المسألة على المكتب البلدي المنعقد يوم 19 جويلية 2018 و أوصى بإسناد رئاسة اللجنة إلى السيدة أمال كروية وتعين كل من السيد مراد الميساوي والسيدة كريمة بطيخ عن المجلس البلدي والسيدتين عفيفة بربو و نادية التنزغتي عن الإدارة البلدية.

ثم جاء تدخل السيدة كريمة بطيخ معلنة انسحابها من تركيبة اللجنة متعللة بعدم تولي رئيس البلدية رئاسة اللجنة كما تم الاتفاق بالمكتب حسب رأيها ، أما السيد مراد الميساوي فد بين أن تركيبة اللجان تخضع للقانون حسب معايير واضحة تتمثل ضرورة احترام التمثيل النسبي، التناصف وتمثيلية الشباب،

ثم تدخل رئيس البلدية ليوضح أن النص القانوني واضح حول تعيين رئاسة اللجنة من قبل رئيس البلدية أو من ينوبه و أكد أن لكل عضو الحرية الكاملة في قبول العضوية في اللجنة أو الانسحاب منها ثم عرض مسألة تركيبة اللجنة على مصادقة المجلس أو ترحيل مسألة التداول في تركيبتها لدورة استثنائية لمزيد التدارس والتشاور.

تم عرض المسألة على التصويت حيث تم المصادقة بأغلبية أعضاء المجلس البلدي على ترحيل مسألة البت في تركيبة لجنة تفويض المرفق العام وكذلك تركيبة باقي اللجان إلى دورة استثنائية للمجلس.

2 - تحديد الأسعار الافتتاحية لاستلزام الأسواق:

تولى السيد سامي بايونس مقرر لجنة المالية استعراض مختلف الأسواق البلدية مبينا أن اغلبها يستغل حسب نظام اللزمة وقد أكد ان هاته الطريقة لم تساهم في تحسين الموارد البلدية ، وان تحسين الموارد هي الخطوة الأولى للرقى بالعمل البلدي والرقى بالمشاريع البلدية لذلك تولت لجنة المالية دراسة الأسواق وخصوصية كل الأسواق وخلصت أن التصرف المباشر لكل الأسواق هو السبيل الأمثل لإعادة الاعتبار لأسواق البلدية ومعرفة قيمتها الحقيقية وان هاته الخطوة تتطلب تضافر كل الجهود من المجلس و الإدارة البلدية ومزيد إحكام التصرف في الموارد البشرية لبلورة طريقة الاستغلال المباشر .

وجاء تدخل رئيسة اللجنة السيدة كريمة بطيخ ليؤكد أن اللجنة في جلستها يوم 30-09-2018 اقترحت الاستغلال المباشر لكل الأسواق البلدية . وقد كان رأي السيد محمد الفناني متناغم مع توجه لجنة المالية في الاستغلال المباشر لكل الأسواق

ثم تناولت الكلمة المساعدة الأولى السدة امال كروية التي بينت أن موضوع الأسعار الافتتاحية للأسواق البلدية تم عرضها على جلسة عمل يوم 03-08-2018 وقد تمت دعوة مقرر لجنة المالية الذي تعذر عليه الحضور وقد تم دراسة جدوى لكل الأسواق وتم تحديد أسعار معقولة تتماشى وطبيعة المرحلة وتم إقرار التوجه نحو الاستغلال المباشر للمسلخ و لسوق السيارات. وجاءت مداخلة السيد هشام حنيني مثمنا أعمال لجنة المالية مبينا مشيرا إلى مدى رجاحة هذا التوجه و المرتبط بنجاحه بعدد العناصر الأخرى ولاسيما منها مدى توفر العنصر البشري اللازم بالبلدية للقيام بالاستغلال المباشر للأسواق لذلك فإنه يساند التوجه الذي يسمح باستلزام بعض الأسواق و القيام بالاستغلال المباشر لأسواق أخرى مع القيام بدراسة جدوى في ذلك

أما السيد خالد الزريعة فقد أكد مدى احترامه لهذا البرنامج الطموح الذي يعكس اجتهاد أعضاء اللجنة ومدى حرصهم على اقتراح الطريقة المثلى لاستغلال الأسواق البلدية و التي من شأنها دعم ميزانية البلدية ولكن تساءل عن مدى إمكانية تطبيق هذا التوجه .

كما ارتأت السيدة هدى ربحان أن الاستغلال المباشر هو أفضل طريقة لتحسين المداحيل و أن المجلس مطالب بخوض التجربة التي تمكن كذلك من تحسين أداء الأعوان البلديين . إما السيد مراد الميساوي فقد ثمن الدراسة المقترحة من لجنة المالية وأكد على مزيد التعمق فيها للبحث عن جدواها .

السيد فوزي ببوصفارة أشار إلى ضرورة توحيد الرؤى وتحديد الأهداف لتحقيق نجاعة العمل الإداري وذلك من خلال تشخيص الوضع بدقة كما ثمن عمل لجنة المالية واعتبرها خطوة مهمة لكن جاءت متأخرة لحتمية إعداد ميزانية 2019 واعتبر أن التفكير في الاستغلال المباشر لكل الأسواق يجب الإعداد له مبكرا بعنوان ميزانية 2020. ثم استلم الكلمة السيد رئيس البلدية وعرض عملية المصادقة على النقطة الثانية حول تحديد الأسعار الافتتاحية للأسواق أو ترحيل الموضوع لدورة استثنائية لمزيد الدراسة والتعمق فكانت المصادقة بأغلبية الأعضاء نحو ترحيل الموضوع إلى دورة استثنائية.

3- تفويض صلاحيات لرئيس البلدية:

عملا بما جاء بأحكام الفصل 263 من القانون عدد 29 لسنة 2018 المتعلق بالجماعات المحلية تم عرض على المجلس البلدي المنعقد إمكانية تفويض لرئيس البلدية طيلة مدته النيابة الصلاحيات المتعلقة ب:-

- ضبط وتغيير استعمال الأملاك البلدية التي هي في تصرف المصالح البلدية
- التفاوض قصد الاقتراض و القيام بالإجراءات القانونية والترتيبية اللازمة للغرض
- قبول التبرعات والهبات غير المثقلة بنفقات أو شروط
- ممارسة الحقوق التي يمنحها القانون للبلدية في مختلف المجالات بما في ذلك حق الشفعة
- إبرام مشاريع الصلح على أن يتم عرضها على المكتب البلدي
- التفاوض مع أطراف أجنبية لعقد علاقات شراكة وتعاون طبقا للفصل 42 من هذا القانون

ويتم جملة ذلك في حدود ما يضبطه المجلس علما وانه قد تم عرض مسألة تفويض صلاحيات الرئيس البلدية على المكتب البلدي المنعقد يوم 17-08-2018 الذي أوصى بعرض الموضوع على المجلس للمصادقة عليه.

في خصوص هذا الموضوع عبرت السيدة هدى ربحان عن مدى جدوى منح هاته الصلاحيات لرئيس البلدية و الاستعجال في إدراج مثل هذا الموضوع ضمن جدول أعمال الدورة، في حين بين السيد مراد الميساوي إن تفويض الصلاحيات ضروري لنجاعة العمل الإداري مشيرا إلى سلامة الإجراءات في خصوص ذلك مبينا أن مبدأ توازي الصيغ و الإجراءات يسمح للمجلس من سحبها من رئيس المجلس متى شاء مثلما منحها.

و جاء تدخل السيد هشام حيني ليبرز أن هذا التفويض يبقى تحت رقابة المجلس.

وردا على جملة التدخلات في الموضوع بين رئيس البلدية انه لا وجود للجانب الإستعجالي لطلب هاته الصلاحيات وعرضه في دورة عادية يثبت ذلك معتبرا ذلك إجراء روتينيا يحسن أداء العمل الإداري ويضمن الدفاع عن مصالح البلدية مع كل الجهات في الإبان ثم توجه إلى أعضاء المجلس للتصويت على ذلك حيث صادقوا بالأغلبية المطلقة على منح هاته الصلاحيات لرئيس البلدية.

4 - مسائل مختلفة :

في خصوص هذا الموضوع أخذت الكلمة **السدة فردوس بوجناح** وتساءلت عن سبب عدم عقد أي اجتماع لبعض اللجان وهو ما يتعرض وحكام الفصل 2017 من القانون 29 لسنة 2018 المنظم للجماعات المحلية و أكدت عل ضرورة الإعلام بتواريخ انعقاد جلساتهم .

اما السيد **زهير تغلات** فقد ابدي استيائه من الحالة الكارثية للأسواق الأسبوعية وخاصة بحومة السوق حيث استنكر حالة التمدد الكبير لهذا السوق واحتلاله لمخيط القباضة المالية و ودار الشباب وبعض المؤسسات التربوية وهو ما زيد من أزمة الاختناق المروري داخل المدينة لذلك أوصى بضرورة تحمل البلدية لمسؤولياتها والعمل على حسن تنظيمه وردع المخالفين، ثم أشار إلى المعضلة الكبرى التي تتخبط فيها الإدارة البلدية وهي غياب كاتب عام قار طيلة أكثر من 7 سنوات معتبرا أن البحث عن كاتب عام كفي هو أولوية مطلقة حتى يتسنى للمجلس الانكباب على المسائل الكبرى لبلدية حومة السوق ورسم الإستراتيجيات التنموية بالجهة .

ثم اخذ الكلمة السيد **مراد بعزیز** الذي عرج على موضوع النظافة وتردي الوضع البيئي بالمنطقة البلدية حومة السوق واستنكر النسق البطيء في رفع الفضلات وعدم إحكام برمجتها مما نتج عنها انبعاث روائح كريهة في شتى المناطق و أكد أن عديد الإحياء تغرق في القمامة، محملا المسؤولية لإدارة النظافة ومديرها حيث اعتبرهم يغطون في نوم عميق في استخفاف واضح بخطورة الأوضاع البيئية و أكد السيد **مراد بعزیز** انه قد حان الأوان لضخ دماء جديدة بإدارة النظافة قادرة على تشخيص الوضع وإعداد تصورات جديدة من شأنها الرقي بعمل إدارة النظافة إلى الأفضل.

كما أشار إلى الروائح الكريهة المنبعثة من المسلخ وتشيكيات المتساكنين المعروضة في الدورة التمهيدية و ابدي عدم تفاعله حول خلق مصب عشوائي في محيط المسلخ البلدي الكائن بجانب حي سكني وهو أمر يتضارب ويناقض دور رئيس البلدية في السهر على راحة المواطنين مبديا عدم ثقته بتعهدات الوزير في خصوص الوضع البيئي بجزيرة معلنا أن المؤشرات القادمة توحى بأزمة خانقة في موضوع النفايات منبها إلى سعي بعض الأطراف المعادية للجزيرة لضرب قطاع السياحة الذي يمثل الشريان الحيوي لاقتصاد الجزيرة. متأملا أن يكون العمل على هاته النقاط بنجاعة بعيدا عن التسويق معطيا كلمة مفتاح هي كلمة "نظف".

وفي تناوله للكلمة أعرب السيد **سامي بن عيسى** عل أهمية تقييم عمل اللجان والدوائر ثم أكد على ضرورة تشكيل هيئة تمثل بلديات جربة الثلاث تتبنى مشاكل الجزيرة وتكون الفضاء المشترك للدفاع عن مصالح الجهة .

إما السيدة **فاطمة التليلي** فقد لاحظت عند متابعتها لتدخلات الأعضاء تداول عديد المصطلحات التي تحث على سرعة التفاعل مع مشاكل الجهة مثل كلمة "اخدم، نظف إلى آخره وهي تضيف مصطلح آخر هو " افهم" مشيرة إلى قيمة مفهوم الحوكمة كمبدأ أساسي لتسهيل عمل الأشخاص القائم على التشخيص الأمثل يساهم في التقييم والبرمجة ، ثم تطرقت إلى عدم الحصول على مخرجات عمل اللجان إلى جانب الثغرات في العمل والتركيبية التي تشكو منها اغلب اللجان لذلك أكدت على أهمية التنسيق مستقبلا مع الدوائر واللجان وتشكيل خلية أزمة تدير الأزمات بنجاعة وفي الأخير أبدت دعمها لضرورة ضبط برنامج عمل يحدد الأولويات ويشتغل عليها وفق أجال مضبوطة كما بينت أن النجاح والفشل جماعي لكل المجلس.

السيد **خالد الزريعة** طالب بضرورة إيجاد مقرات مناسبة تمكن اللجان من إنجاز أعمالها في أفضل الظروف وضرورة ضبط جدول أعمال اللجان ونشرها حسب الآجال القانونية والمعقولة ثم توجه بسؤال للسيدة **فاطمة التليلي** بصفتها المسؤولة عن فرع وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي بجزيرة عن أسباب تغاضي الوكالة عن عديد التجاوزات في الملك العمومي البحري وخاصة التلوث البحري الناجم عن سكب محطة التطهير للمياه المعالجة بالبحر.

و في الختام أكد السيد رئيس البلدية حرصه وسعيه المتواصل لإدارة الخلاف الموجود في البيت الداخلي للبلدية ، مشددا على ضرورة أن يرقى العمل إلى مستوى محترم في التعامل بين اللجان و الإدارة البلدية ، كما تم التطرق إلى الخلل الاتصالي وكيفية تجاوزه ، مؤكدا حرصه على تكريس روح التوافق و العمل مع كل الآراء و الأفكار البناءة التي من شأنها النهوض بالمرفق العام البلدي وذلك ضمانا لتماسك المجلس البلدي وحسن أداء مهامه .

أما في المجال البيئي فقد أكد أن الوضع مفتوح على جميع الاحتمالات والخشية من تدهور الوضع في "تالبت" وان تصل الأمور إلى توقف وصول الفضلات إليه وتعقيد المشهد البيئي بالجزيرة، ثم أشار إلى سعيه مع عديد الأطراف الفاعلة و رؤساء بلديات جربة على حث الدولة للإيفاء بتعهداتها في إرساء مقومات الحل النهائي ، مبديا أسفه لما آل إليه الوضع البيئي جراء لف الفضلات في مكعبات و هي عملية استغرقت زمتا أكثر مما يرمح لها ، حيث دقت أجراس الخطر بسدويكش مبرزا انه في اتصالات حثيثة مع عديد الأطراف السياسة الفاعلة للتسريع بالحل النهائي.

و ضمن نفس إطار النظافة أكد انه يدرك جيدا حجم الإشكاليات التي تعاني منها إدارة النظافة خاصة على مستوى التسيير وهو حريص على تدارك ذلك و العمل على تحسين أدائها.

كما أفاد المجلس في سياق آخر بالمهمة المزمع القيام بها لعاصمة "كوريا الجنوبية" حيث تدخل في إطار دراسة التجربة الكورية في التصرف و إدارة المشاريع العمومية بسيول وتندرج هذه الزيارة الدراسية ضمن البرنامج النموذجي لجزر النزاهة تحت رعاية البرنامج الأممي للتنمية " PNUD " بالتعاون مع الوكالة الكورية للتنمية KOICA .

وفي الأخير جدد السيد رئيس البلدية جزيل شكره لكل الحاضرين لمساهماتهم الفعالة في تناول الشأن العام المحلي معربا عن أمله أن ترسي هاته الدورة اللبنة الأولى للبناء الديمقراطي المحلي و ترتقي بالعمل البلدي إلى أسنى المراتب و رفعت الجلسة في حدود الساعة الثالثة إلا 15 دقيقة .

والله ولي التوفيق

رئيس المجلس

مقررا الجلسة

- نبيل ابن الحاج

- توفيق دالي